



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
قسم العلوم المالية والمصرفية
المحاسبة المتوسطة
المرحلة الثانية

الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

اعداد

م.م امير صبار عبد

2026_2025

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

الأهداف التعليمية:

في هذا الفصل سيتم تناول مجموعة من الموضوعات أهمها:

. مفهوم المحاسبة المالية.

. مفهوم ومستويات الإطار المفاهيمي للمحاسبة.

. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

مفهوم المحاسبة المالية:

ان المحاسبة عبارة عن مجموعة من الطرائق الفنية المتبعة لبيان نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، وهي مجموعة من التقنيات التي تستعمل الأرصدة المالية الخاصة بالبنود المالية التي يعتمد عليها في قياس قيمة التكاليف، والأرباح والمصروفات، وغيرها من القيم المالية.

تعد المحاسبة المالية بمثابة الأصل الذي تفرعت منها جميع الفروع والحقول الأخرى للمحاسبة، وإن أشهر تعريف للمحاسبة هو تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) في سنة 1966 والتي عرفتها على أنها عملية تحديد وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية لتسمح باتخاذ القرارات وممارسة الأحكام من مستخدمي هذه المعلومات، ويلاحظ ان التعريف ركز على ثلاثة خصائص أساسية للمحاسبة وهي

1- تحديد وقياس.

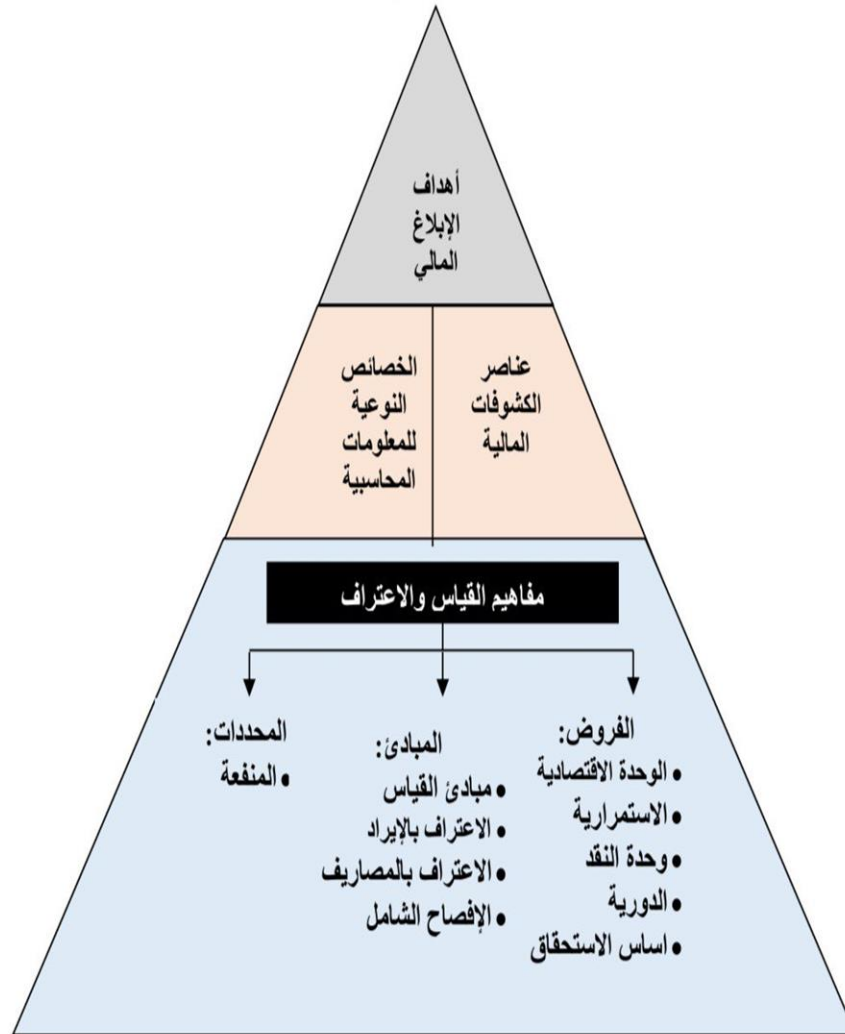
2- إيصال المعلومات الاقتصادية.

3- المهتمين بالمعلومات المحاسبية.

إطار المفاهيمي للمحاسبة المالية:

إن الإطار المفاهيمي كالدستور، فهو يمثل نظاماً متكاملاً من الأهداف والأسس المترابطة، والتي يمكن أن تؤدي إلى صياغة معايير متسقة تسهم في وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة والبيانات المالية، إن الأساسيات في الإطار هي المفاهيم المحاسبية، والتي تقدم الإرشادات في اختيار الأحداث وتفسيرها وقياسها، ووسائل تلخيصها وكيفية الترابط فيما بينها، وتقديمها للأطراف المهتمة بهذا الشأن. وخلال القرن الماضي حاولت العديد من المنظمات المهنية وضع أطر مفاهيمية، ولكن لم يتم قبول أي إطار من تلك المنظمات عالمياً، وفي عام 1976 بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية FASB تطوير إطار مفاهيمي Framework من شأنه أن يكون أساساً لوضع قواعد للمحاسبة المالية وحل قضايا الاختلاف حول عملية الإبلاغ المالي

شكل (1) الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية



يحدد المستوى الأول أهداف إعداد البيانات المالية، أما المستوى الثاني فيتضمن عناصر البيانات المالية والخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية المفيدة، ويحدد المستوى الثالث مفاهيم الاعتراف والقياس والتي تسهم في وضع وتطبيق معايير المحاسبة وتشمل هذه الفروض والمبادئ والقيود التي تصف بيئة الإبلاغ المالي في الوقت الحالي.

1_ المستوى الأول: أهداف البيانات المالية:

لقد أخذ مجلس معايير المحاسبة المالية بنظر الاعتبار البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية في الولايات المتحدة عند تحديد أهداف البيانات المالية بالرغم من ان هذه الأهداف قد تختلف كثيرا في البلدان ذات الاقتصاديات

الاقتصادية Socialist Economies ، إذ تكون أغلب وسائل ومصادر الإنتاج مملوكة من الحكومة.

أن ضمن الأهداف الخاصة بالمحاسبة هو انه هناك هدف اجتماعي حضاري عام وهو خدمة الجمهور من خلال توفير المعلومات المالية الملائمة والعادلة لمستخدميها، والتي بجمعها مع المعلومات من المصادر الأخرى تسهل الاشتغال الكفاء للأسواق المالية، وتساعد في الاستغلال الكفاء للموارد النادرة. أما الأهداف التي وردت في البيان SFA No. 1 هي توفر المعلومات اللازمة والملائمة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين، فضلاً عن بقية المستخدمين وذلك بهدف:

1_ مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية والتمويلية، كما ينبغي توفير معلومات مفهومة لأولئك الذين لديهم فهم معقول للأعمال التجارية والنشاطات الاقتصادية، الذين يرغبون في دراسة هذه المعلومات بيقظة معقولة

2_ مساعدتهم في تقييم وتقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
3_ توفر المعلومات عن موارد الوحدة الاقتصادية والالتزامات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات التي تطرأ على كل منها.

ويلاحظ مما تقدم أن الهدف الأول يسلط الضوء على المستخدمين والدائنين بعدهم مستخدمين رئيسيين Key Users للمعلومات المحاسبية، وينبغي أن تلبي المعلومات حاجاتهم، وأن تكون لها فائدة عامة إلى المجموعات الأخرى من المستخدمين الخارجيين External Users المهتمين بشكل أساس بنفس الأعمال التجارية التي يهتم بها المستثمرون والدائنين.

ويشير الهدف الثاني إلى حاجة المستثمرين والدائنين وبقية أصحاب المصالح إلى المعلومات عن السيولة النقدية، في حين يؤكد الهدف الثالث على الحاجة إلى المعلومات عن الموارد الاقتصادية Economic Resources والالتزامات على هذه المصادر، وأن هذه المعلومات ينبغي أن لا تحتوي فقط على مقدار المصادر والالتزامات في مرحلة معينة من الوقت، ولكن ينبغي أن تشمل التغيرات التي تحدث في تلك المصادر والالتزامات، هذه المعلومات هي المفتاح الرئيس للتنبؤ في التدفقات المالية المستقبلية.

المستوى الثاني: عناصر البيانات المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

أولاً : العناصر الأساسية

من الجوانب المهمة لتطوير أي هيكل نظري هو تحديد التعاريف أو العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها البناء النظري، وحدد (IASB) العناصر الأساسية للكشوفات المالية وهي

1_ الموجودات: تعرف الموجودات على أنها " منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً، والنتيجة من الالتزامات الحالية بتوفير منتجات أو تقديم خدمات نتيجة لأحداث أو صفقات ماضية، ومن التعريف أعلاه يتضح أن المنافع الاقتصادية للموجودات ينبغي أن ترتبط بالمستقبل، وبذلك يعبر عنها على أنها تكاليف غير مستنفذة، فالهدف من اقتناء الموجودات هو توفير سلعة تستطيع من خلالها إدارة الوحدة الاقتصادية تقديم الالتزامات التي ترتبت عليها مع الأطراف الأخرى، والنتيجة عن الالتزامات التي دخلت بها إدارة الوحدة الاقتصادية.

2_ المطلوبات : تعرف بأنها " منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً، والنتيجة من الالتزامات الحالية بتحويل منتجات أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لأحداث أو صفقات ماضية".

3_ حقوق الملكية: تعرف بأنها "هو الحق المتبقي من موجودات الشركة بعد طرح التزاماته

4_ الإيرادات: تعرف بأنها " تدفقات داخلية أو أي استخدام الموجودات الشركة أو تسوية لالتزاماتها أو كلاهما، خلال فترة معينة من الزمن نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة".

5_ المصروفات: تعرف بأنها " هي تدفقات نقدية خارجة أو أي استخدام الموجودات الشركة أو تحمل بالتزام أو كلاهما، خلال فترة معينة من الزمن نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة"

ثانياً : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعريف المعلومات ببساطة بأنها البيانات التي تتم معالجتها، ويبدو إن هذا التعريف هو غير كاف، لذا يتم تحديد المعلومات من خلال تأثيرها على المستخدم وليس من صورتها المادية، كما يمكن تعريف المعلومات على أنها البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لكي تقدم معنى للمستخدم.

لقد حدد المشروع المشترك خصائص نوعية أساسية للمعلومات المحاسبية وأخرى تعزيزية

الخصائص الأساسية:

1_ الملائمة

تعرف الملائمة بأنها مقدار المعلومات على اجراء تغيير عند اتخاذ القرارات

2_ الصدق في التمثيل او الصدق في التمثيل

حتى تكون المعلومات المالية مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية فأنها ينبغي ان تعبر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الاخرى التي حدثت في الشركة

الخصائص التعزيزية

أولاً : القابلية للمقارنة

تمثل القابلية للمقارنة خاصية نوعية تظهر العلاقة بين مفردتين أو أكثر من المفردات أو المعلومات، وهذه الخاصة ليست بنفس أهمية خاصيتي الملائمة والصدق بالتمثيل الا انها تعد خاصية متواصلة مع خاصيتين بالشكل الذي يحقق زيادة فائدة المعلومات، بحيث المعلومات المحاسبية التي تتوافر فيها الملائمة والصدق في التمثيل المفيد في حدها، ولكن هذه المعلومات أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات شركة مماثلة، أو مقارنتها بمعلومات مدة سابقة للشركة نفسها

ثانياً : القابلية على التحقق

وتعني في التوسع المحاسبي توفر شرطاً موضوعياً في أي قياس عملي لذا غالباً ما يستخدم مصطلح مرادف هو وهو موضوعية، وهذه الخاصة تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية يستطيع أن يتوصل إليها أي شخص آخر باستخدام أساليب نفسها ، أما الإمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التمييز المرتبط بشخصية القائم بعملية القياس، ولكن هذه الخاصة لا تعد كافية لتحقيق الثقة في المعلومات لأن المعلومة قد لا تكون صادقة في التعبير عن

مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس

ثالثاً : قابلية الفهم

يختلف متخذي القرار بشكل كبير في أنواع القرارات التي يتخذونها، وكيف يتخذون القرارات أو المعلومات التي يمتلكونها بالفعل أو يمكنهم الحصول عليها من الآخرين، ولكي يكون أي شيء مفيداً ينبغي أن يكون مفهوماً، فالفائدة والفهم يسيران جنباً إلى جنب، ومع ذلك فإن فهم المعلومات المالية يختلف بشكل كبير وفقاً لخلفية المستخدم، على سبيل المثال، هل ينبغي أن يكون إعداد البيانات المالية مفهومة من قبل أي شخص لديه تعليم جامعي ؟ أو ينبغي افتراض أن جميع المستخدمين قد أكملوا على الأقل دورة محاسبة واحدة؟ وبغض النظر عن التدريب الرسمي للشخص لا توجد إجابات بسيطة على هذه الأسئلة، ومع ذلك يرى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB : "هؤلاء غير القادرين على استخدامه أو لا يرغبون باستخدامه أو اللذين يسيئون استخدامه، من الممكن تعلم استخدامه، مع ذلك فإن الكشوفات المالية من المفترض ان تزود معلومات ممكن استخدامها من قبل الجميع (غير المختصين فضلاً عن للمختصين الذين لديهم الرغبة في تعلم استخدامه بصورة فعلية" وعليه فإن المعلومات المالية ينبغي أن تكون مفهومة للذين يرغبون في قضاء الوقت لفهمها فالمعلومات تكون مفهومة إذا قدمت بشكل مفيد.

رابعاً : التوقيت الملائم (Timeliness):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، ينبغي أن تكون متوفرة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، وهذا ما أكدته المقصود بالتوقيت المناسب هو توفير المعلومات في الوقت الذي تطلب فيه للوصول إلى القرار المناسب، أي توافر المعلومات لدى متخذي القرارات قبل أن تفقد قابليتها على التأثير على القرارات، وفي حالة عدم توفيرها عند الحاجة إليها أو تتوافر بعد فترة من اتخاذ القرار، فأنها حينئذ تفقد صفة الملائمة، وبعد التوقيت الملائم عنصران مهما من عناصر النجاح في اتخاذ القرار، لذا ينبغي أن يحصل المستخدمون على المعلومات قبل اتخاذ القرار بوقت كاف ليساعدهم على اتخاذ أفضل قرار.

المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف

تكون المحاسبة في صورة أساليب فنية وطرائق محاسبية، وتعتمد هذه الطرائق على هيكل النظرية المحاسبية والتي منها تشتق تلك الطرائق والأساليب الفنية، ان الدراسات التي قامت في تحليل الأسس الجوهرية للمحاسبة تمثل أساس البدايات

لتطوير هيكل لنظرية محاسبية، وذلك من خلال تبريرها للقواعد والأساليب الفنية القائمة المنشقة من الفروض والمبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة، والآتي توضيح للفروض والمبادئ والقيود أو المحددات على تلك المبادئ.

أولاً: الفروض المحاسبية

تعرف الفروض المحاسبية على أنها قضايا بينتبن أو مسلمات يجري قبولها لميزتها في التوافق مع أهداف البيانات المالية التي تحمي البيئة الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل في ظل إطارها المحاسبي. وهناك أربعة فروض أساسية تشكل أساساً في الهيكل النظري للمحاسبة هي:

1_فرضية الوحدة المحاسبية

تقيس المحاسبة نتائج عمليات وحدة معينة، أي محدودة على وجه الخصوص، وتكون الوحدة منفصلة عن مالكيها، ففرضية الوحدة تشير إلى أن أي وحدة اقتصادية هي كيان محاسبي منفصل عن مالكيها وعن بقية الوحدات الأخرى.

2_فرضية الاستمرار

وتعني أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في نشاطها لمدة طويلة من الزمن بما فيهجت بما يحقق أهدافها أو عهدها القائمة الآن، وبموجب هذا الفرض فإن الوحدة تفترض عدم وجود توقع لتصفيتها في المستقبل لذا ستستمر في نشاطها.

3_فرضية وحدة النقد:

ويعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تطرأ عليها في شكل وحدات نقدية معتدة أن النقود تعد وحدة قياس نمطية داخلية لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

4_فرضية الدورية:

ويقصد بها تقسم عمر المشروع الاقتصادي إلى مدد دورية تكون غالباً سنة مالية، وذلك بسبب حاجة المستخدمين إلى المعلومات تخص المدى القصير ذات الصلة بالموقف المالي وأداء الوحدة الاقتصادية المستهدفة من ذلك اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية أو التمويلية وغيرها من القرارات.

5_ اساس الاستحقاق

ويعني تحميل كل فترة مالية (سنة مالية) بما يخصها من المصاريف سواء دفعت اولم تدفع بعد وبالايرادات سواء استلمت او لم تستلم بعد.
ونتيجة لتطبيق اساس الاستحقاق ينتج اربع فقرات اساسية هي:

1 - مصاريف مدفوعة مقدما

2_ مصاريف مستحقة

3_ ايرادات مستلمة مقدما

4 - ايرادات مستحقة

ثالثاً : المبادئ المحاسبية:

إن المبادئ المحاسبية هي قواعد عامة للقرار، ويتم اشتقاقها من كل من الأهداف والمفاهيم المحاسبية النظرية، وهذه المبادئ تحكم بتطوير الطرق والاجراءات الفنية المحاسبية. وتعد المبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً لغة الأعمال في بيئة اليوم، وتصدر برعاية المنظمات المهنية المحاسبية، ويفرض تطبيقها على الشركات برعاية هيئة الأوراق المالية الجهة المراقبة للأسواق المالية ويتم التأكد من تطبيقها من خلال تقارير شركات ومكاتب مراقبي الحسابات. ويتضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية على أربعة مبادئ أساسية

1_ مبدأ القياس

وهو احد المبادئ المحاسبية في القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية.

2_ مبدأ تحقق الإيراد

يحصل الايراد عند تحققه وتحصيله ويعترف به محاسبيا في السجلات، ويقضي هذا المبدأ بأن الايراد يتحقق في الشركات على وفق طبيعة النشاط لكل شركة، وعلى المحاسب الاعتراف بالايراد وتسجيله محاسبيا في الفترة التي جرى تحصيله فيها، وبشكل عام يشترط في تحقق الايراد الاتي:

أ- امكانية قياس قيمة الايراد والتأكد من امكانية تحصيله.

ب - الاكتمال الجوهري، اي اكتمال عملية اكتساب الايراد بتقديم خدمة أو بيع سلعة.

ت_ وجود طرف خارجي اي وجود عملية مبادلة بين الشركة والوحدات الاخرى التي تتحدد فيها قيمة السلع القابلة للبيع ويتحقق ذلك بتوفر دليل موضوعي.

لذا تعد نقطة بيع السلعة أو تقديم الخدمة النقطة الزمنية الحاسمة في دورة تحقق الإيراد، اي ان الإيراد يتحقق عند هذه النقطة

3_ مبدأ تحقق المصروف

ويتحقق المصروف ويعترف به عندما تحصل على تدفقات خارجية من الوحدة او باستخدام اصول او حصول التزام كمطلوب. ويعني هذا يشمل ان المصاريف كافة التي تتعلق بإيراد معين تجري مقابقتها واستقطاعها من هذا الإيراد خلال الفترة التي تحقق فيها الغرض تحديد صافي الدخل.

وينتج صافي الدخل من مقابلة الإيرادات بالمصروفات المستنفذة خلال فترة زمنية معينة في عملية توليد هذه الإيرادات، اذ يجري الاعتراف بالمصروفات عندما تساهم هذه المصروفات بشكل فعلي في تحقيق الإيرادات السنوية، فأذا كانت هناك تكاليف متحققة ويتوقع ان تقدم منافع مستقبلية فينبغي اعتبارها اصلاً أو تكاليف غير مستنفذة، اما التكاليف التي تتعلق في توليد الإيراد الفترة الحالية فتعد المصروفات تظهر في قائمة الدخل لنفس الفترة التي تواجه فيها الإيراد المتحقق من بيع السلع او تقديم الخدمات.

4_ الافصاح الشامل

يعني هذا تقديم معلومات مفيدة وبما فهجة للتأثير بأحكام وقرارات مستخدمي هذه المعلومات، وبموجب هذا، يلتزم المحاسب بتقديم المعلومات الضرورية للالتزامات بالقوائم المالية، بحيث يتعرف قارئ القوائم المالية على الطرق المحاسبية المستعملة في اعداداتها وعلى أية احداث جوهرية او آثار لتلك الاحداث يمكن ان تؤثر على فهم وتفسير ما جاء بها من معلومات، وهناك ثلاث وسائل متفق عليها للافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي:

أ_ اظهار الافصاح كجزء من مكونات القوائم المالية.

ب_ اظهار الافصاح كمعلومة اضافية تعرض في ضوئها معلومات محاسبية مستخرجة وفقاً لمبادئ محاسبية خاصة لا تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

ت_ اظهار الافصاح كملاحظة ارشادية مرفقة مع القوائم المالية.

رابعاً: القيود المحاسبية :

علاقة الكلفة والمنفعة

تمثل المعلومات المحاسبية سلعة ويترتب على إنتاجها تحمل كلف معينة ويجب أن يتم موازنة كلف إنتاج المعلومات المحاسبية مع المنفعة من استخدامها قبل البدء بتحضيرها وبالتالي يتم إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها فقط عندما تتفوق المنافع التي تستخدم الكلف المترتبة على إنتاجها. وتتمثل كلف إنتاج المعلومات المحاسبية بكلف تجميع المعلومات وتشغيلها ونشرها وتدقيقها بالإضافة إلى تكاليف الإفصاح عنها إلى المنافسين في حين أن منافع استخدام المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معدي ومستخدمي تلك المعلومات في التخصيص الأفضل للموارد نحو الاستثمارات المطلوبة، وغالباً ما يكون من الصعب إخضاع تلك المنافع لقياس الكمي المتناسب مع التكاليف، ولتقليل كلف إنتاج المعلومات فقد قامت لجنة خاصة تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مؤخراً بوضع العديد من القيود في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للحد من كلفة إنتاج تلك المعلومات مثل الحد من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة إلى المنافسين وكذلك الحد من الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية